



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

العمل الحزبي في العراق إلى أين؟

خضير عباس الدهلكي



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركز البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرٌ ربحيٌّ، مقره الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليةٍ لقضايا معقدة تهمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كتائها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

العمل الحزبي في العراق إلى أين؟

خضير عباس الدهلكي *

تمهيد

ابتداءً لابد من التأكيد أن تناول هذا الموضوع ينطلق من دافع وطني وشعور بالمسؤولية في نقد الآيات العمل الحزبي في العراق وهذا النقد لا يعني بأي حال من الأحوال إنكار تضحيات الأحزاب السياسية ونضالها السياسي، اذ يُعد العراق من أوائل الدول في العالم العربي والشرق الأوسط الذي شهد ظهور الأحزاب السياسية، منذ صدور أول قانون للأحزاب السياسية تحت مسمى قانون إجازة الجمعيات السياسية الذي أقرته الحكومة العراقية في الثاني من تموز 1922، وقد تضمن القانون الكثير من القيود على الأحزاب المقترن تشكيلاً لها جراء تدخل سلطة الانتداب البريطاني يومها خشية من مطالبة هذه الأحزاب بالاستقلال.

لقد مرت الحياة السياسية والعمل الحزبي في العراق بمراحل متعددة ومتعددة بين الازدهار والتراجع تارةً، وبين الحرية والقمع تارةً أخرى؛ وبين حزب حاكم واحد وتعديدية حزبية أحياناً أخرى. أجمالاً فإن العمل الحزبي في العراق لم يتخذ مساراً واحداً ولم يكن على و涕ة ثابتة تبعاً لطبيعة النظام السياسي والمشهد السياسي الداخلي المتأثر بصراعات القوى الدولية وتدخلاتها بالشأن السياسي العراقي ما يقتضي بحث الحال وفقاً لمراحل الحياة الحزبية.

مراحل الحياة الحزبية

يمكن تقسيم الحياة الحزبية في العراق إلى أربع مراحل وعلى النحو الآتي:

1. المرحلة الأولى التي بدأت في حقبة النظام الملكي الذي أستمر منذ تأسيس العراق الحديث عام 1921، لغاية 14 تموز 1958، واتسمت هذه المرحلة بوجود قانون ينظم عمل الأحزاب السياسية والانتخابات في ظل جو من التسامح السياسي، بالرغم من وجود هيمنة لقوى والشخصيات السياسية المرتبطة بمصالح القوى الغربية المتحكمة بالمشهد السياسي الدولي آنذاك؛ تأسست مجموعة من الأحزاب ذات التوجهات الوطنية (الوطني العراقي، حزب الاحرار، حزب

* طالب دراسات عليا / برنامج دكتوراه السياسات العامة -جامعة الهراء.

الامة، حزب النهضة العراقية، حزب الاخاء الوطني وحزب العهد العراقي وحزب الاتحاد الدستوري) التي اتسمت بسمات عدّة سواءً من كانت منها في السلطة أو المعارضة هي:

- كانت توجهات الأحزاب وطنية وبعيدة عن النزعات الضيقية أو الولاءات الفرعية، ما أسمهم في استمرار الوعي الوطني والقومي.
- تلاحظ محدودية برامجها السياسية وغياب الرؤية المستقبلية لنظام الحكم في العراق، اذ اقتصرت على المطالبة بأن تكون صلاحيات الملك رمزية وتشكيل حكومة دستورية تمثل إرادة الشعب، وتم تبني هذه الدعوة بسبب رفض النظام الملكي تبني مشروع الانفتاح السياسي، الذي يقوم على أساس التعددية السياسية رغبةً منه لاحتياط السلطة والبقاء فيها.
- محدودية القاعدة الجماهيرية الحزبية، لحداثة تجربة الأحزاب السياسية

ما يحمل الدارس إلى القول بأن السمة الأبرز للأحزاب في هذه المرحلة كانت تقترب من الوصف بأنها صالونات غير جماهيرية تقتصر على النخب المؤلفة من تحالف بين الطبقة البرجوازية الناشئة والإقطاعيين بتوجهات وطنية، وبشعارات مثلت توجهات وميل النخبة الاجتماعية والسياسية آنذاك، ومع بداية عقد الثلاثينيات من القرن العشرين بدأت تبرز ظاهرة تعاظم دور الجيش في السياسة، وظهور الأحزاب الایديولوجية الجماهيرية، التي تتوافر فيها مواصفات الأحزاب السياسية على الرغم من كونها انعكاس لأيديولوجيات خارجية في سبيل تحقيق الاستقلال وبناء الدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية، فضلاً عن تبلور قيادات تتمتع بمواصفات كاريزمية وشعور وطني مسؤول وامتلاكها الوعي والمستوى الثقافي العالي والحضور الاجتماعي، وهيكل وتشكيلات تنظيمية لها القدرة والامكانية على تعبئة وتحشيد الجماهير وزيادة الوعي السياسي لشريان المجتمع أهلتها للقيام بنشاطات ومارسات جماهيرية كان لها الأثر الكبير في تغيير بعض قرارات السلطة القائمة كتظاهرات 1948، ضد معايدة بورتسموث، ورغم هذا المناخ النسبي للتعددية فإن السلطة القائمة مارست محاولات لمنع وقمع بعض القيادات الحزبية وصل بعضها لتنفيذ أحكام بالإعدام كما جرى لزعيم الحزب الشيوعي العراقي يوسف سلمان (فهد) في 14 شباط 1949.

2. المرحلة الثانية للحياة الحزبية في العراق بدأت مع اعلان النظام الجمهوري في أعقاب انقلاب 14 تموز 1958، العسكري وطالبة القوى السياسية بنهاية الفترة الانتقالية، والاعلان عن اقامة النظام الدستوري؛ ولكن تقوم الحكومة بكسب أفراد الشعب والأحزاب السياسية

إلى جانبها اقرت قانون الجمعيات في 1 كانون الثاني 1960، الذي بموجبه سمح للأحزاب السياسية والجمعيات التقدم بطلب الحصول على رخصة العمل العلني، مع حظر القانون على أفراد القوات المسلحة، ورؤساء الوحدات الإدارية، وموظفي السلك الخارجي، والقضاء، وطلاب المدارس الابتدائية والثانوية من الالتماء إلى الأحزاب السياسية، كما اشترط على مؤسسي الحزب أن يقدموا إلى وزير الداخلية بياناً موقعاً من خمسين شخصاً توفر فيهم شروط العضوية ويتضمن تأييدهم للحزب المؤسس، ومنح القانون الأحزاب السياسية الحق في إصدار جريدة ناطقة باسمها وتعبر عن آرائها وتنظم حقوقها في تعاون بعضها مع البعض الآخر لتحقيق أهداف مشتركة. وقد أجازت ثلاثة احزاب هي: الحزب الوطني الديمقراطي، الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان - العراق والحزب الشيوعي العراقي (جامعة داود الصائغ) والحزب الوطني التقدمي الذي يرأسه محمد حديد والذي عد قائماً بصورة رسمية بدءاً من التاسع والعشرين من تموز 1960، بعد ان مضت المدة القانونية للأخبار الذي تقدم به مؤسسو الحزب إلى وزارة الداخلية بشأن السماح لهم بممارسة العمل السياسي وفقاً للمادة الخامسة من قانون الجمعيات، كما أجاز الحزب الإسلامي لاحقاً في هذه المرحلة.

على أثر ذلك شهد الوضع الحزبي تطوراً غير مسبوق إذ أتسمت هذه المرحلة بالصراع والتنافس السياسي والاستقطاب بين القوى السياسية المؤثرة في الشارع نجم عنه صراعاً حاداً بين الحزب الشيوعي العراقي والتيار القومي الذي مثله حزب البعث وصل في بعض الأوقات إلى أعمال ومارسات دموية.

السمة الأخرى للعمل الحزبي في هذه الفترة هو أن الأحزاب عملت بقوة على مد خطوط التواصل والتعاون مع قوى خارجية دولية وإقليمية كان تخوض صراعاً أيدلوجياً كانت له تداعيات سياسية وأمنية داخلية دفع ثمنها العراق دولة وشعباً وانتهت بانقلاب (8) شباط الذي قاده حزب البعث بتعاون من بعض قيادات الجيش ومبرأة قوى غربية وإقليمية وليدخل المشهد الحزبي مرحلة طابعها العنف والقمع الدموي والعمل على تصفية الخصوم بقيادة ما سمي في حينه بالحرس القومي، مأسهم بتراجع العمل الحزبي بسبب هيمنة المؤسسة العسكرية على مقاليد السلطة، وضعف النشاط الحزبي على المستوى الجماهيري.

وعلى اثر حادث مصرع الرئيس عبد السلام عارف، وقيام عهد الرئيس عبد الرحمن عارف ونتيجة للمطالبات المتكررة من القوى والشخصيات السياسية صدر قانون الانتخابات في 29 كانون الثاني 1967، الذي قوبل بردود فعل متباعدة من قبل بعض الاحزاب السياسية والشخصيات الوطنية المطالبة بالحياة النيابية وإقامة و الحكم الدستوري، وتناولت هذه الاحزاب بعض مواد القانون والقيود التي وضعت امام المرشحين.

ساعد ضعف الحكومة في الفترة بين 1966-1968، وعدم قدرتها على السيطرة على النشاط السياسي الواسع، الى ظهور مجموعة واسعة من الاحزاب والمنظمات السياسية مثل (حزب المؤتمر القومي، حزب مؤتمر القوميين الاشتراكيين، حزب الاتحاد الشوري، الاتحاد الوطني الاشتراكي، حركة الشوريين العرب) يمكن وصف هذه المجموعات بأنها تنظيمات هيكلية تفتقد الى التفاف الجماهير حولها، كما ان نشاطها لم يتعد اصدار النشرات السرية التي لم تصل الى الجماهير، كما لم يتتسن للجماهير معرفة قادة هذه التنظيمات السياسية ومعرفة برامجها، ونتيجة للتداعيات الناجمة عن التطورات السياسية الخارجية مثل نكسة الخامس من حزيران 1967، والتدخلات الدولية والإقليمية في الشأن العراقي، توجه بعض القوى والأحزاب السياسية المؤثرة والتي تملك رصيد شعبي وحضور في المؤسسة العسكرية للتعاون والتواصل مع جهات إقليمية ودولية والتنسيق معها للعمل على اسقاط نظام الانقضاض على السلطة من خلال انقلاب عسكري في 17 تموز 1968.

3. دخلت الحياة الحزبية والمشهد السياسي في العراق مرحلتها الثالثة مع انقلاب 17 تموز 1968، وسيطرة حزب البعث على مقاليد السلطة لغاية 9/4/2003 التي يمكن تقسيمها إلى فترتين:

الفترة الأولى من يوم الانقلاب ولغاية عام 1979، تبني فيها استراتيجية كسب القوى والأحزاب السياسية التي تملك حضوراً وثقلأً مهماً في الشارع العراقي كالحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني وحركة القوميين العرب لخواثار سلوكيات الحرس القومي، وجرى العمل على الدخول بمحوارات ومقابلات مع تلك الأطراف كجزء من تلميع صورته وكسب ثقة المجتمع العراقي والقوى الدولية بوصفه حزباً يؤمن بالديمقراطية والتعددية الحزبية والتداول السلمي للسلطة، وسعى للتوصل إلى تفاق لتطبيق الحكم الذاتي وفقاً لبيان 11 اذار 1970 حل القضية الكردية واشراك وزراء أكراد في التشكيلة الوزارية، كما أسس الجبهة الوطنية التقديمة مع الحزب

الشيوعي العراقي والحزب الشوري الكردستاني في عام 1974، هذه الخطوات التكتيكية كان هدفها الرئيس تثبيت سلطة حزب البعث واضفاء الشرعية على سلطته التي لم تستمر طويلاً، وبعد اتفاقية الجزائر مع شاه إيران عملت مؤسسات سلطة حزب البعث عسكرياً وامنياً على فرض الحل الذي يريده النظام للقضية الكردية.

اما الفترة الثانية فبدأت مع استلام صدام حسين السلطة في 17 تموز 1979 لتدخل الحياة الخفية مرحلة خطيرة أطلق عليها مرحلة الحزب الأوحد، وكانت البداية بإعدام قيادات كبيرة من حزب البعث الحاكم بتهمة الخيانة والتواطئ مع سوريا، ثم جاءت عملية اعتقال عناصر من الحزب الشيوعي العراقي نجم عن ذلك نهاية الجبهة الوطنية التقديمية وتوسعت عمليات ملاحقة عناصر الأحزاب والقوى السياسية المعارضة بكل أطيافها العلمانية والإسلامية والقومية الكردية، مما جعل الحياة الخفية في هذه الفترة تتسم بالعمل السري وحدودية النشاطات الخفية داخلياً وتركيز العمل الخفي من قيادات الأحزاب في الخارج على النشاط الإعلامي وبعض الفعاليات كالتظاهرات الخفية أمام السفارات أو المنظمات الدولية، وأهتممت الأحزاب ببناء شبكة علاقات مع العديد من الدول التي كانت تستضيف عناصرها، ومع ذلك كان الدعم الدولي والإقليمي المقدم من تلك الدول محدوداً جداً.

في أعقاب حوادث 2 آب 1990، بدأت صورة أخرى من أساليب ووسائل العمل الخفي للأحزاب العراقية المعارضة المتواجدة في الخارج ولأن التحالف الدولي كان بحاجة إلى من يسهل له اختراق الداخل العراقي ومؤسسات النظام الأمنية والعسكرية، تم التعاون مع الأحزاب المعارضة كأداة لتحقيق ذلك فبدأت دول التحالف الغربي وحتى الدول التي لا ترتبط به تقديم دعماً وتسهيلات مادية وإعلامية وحتى عسكرية، بهدف تحقيق سقوط النظام مع وعود منحها امتيازات ومكاسب في تشكيل النظام الجديد بعد اسقاط النظام، هنا جاءت ردة فعل السلطة في بغداد باصدار قانون الأحزاب السياسية رقم (30) لسنة 1991، الذي ضل حبراً على ورق، ولأن قيادات القوى والأحزاب السياسية المعارضة أدركت رغبة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في اسقاط النظام فرصة لا يمكن التفريط بها لذا عقدت تلك القوى العديد من المؤتمرات في الخارج وشمال العراق آخرها مؤتمر لندن في منتصف شهر كانون الأول 2002، للاتفاق على تقسيم الأدوار ووضع الخطط بشأن مستقبل العراق والاستعداد لمرحلة ما بعد صدام حسين. لتنتهي هذه المرحلة بدخول الولايات المتحدة العراق وإسقاط النظام وحل حزب البعث والمؤسسات

العسكرية والأمنية، وإعلان العراق دولة محتلة وتشكيل مجلس الحكم وفقاً للمحاصصة الطائفية والعرقية لينجم عن ذلك تداعيات اجتماعية وسياسية وأمنية على عموم المجتمع العراقي.

4. بدأت المرحلة الرابعة من الحياة الحزبية والعمل الحزبي في العراق بعد 9/4/2003 ليبدأ فصلاً جديداً من المشهد الحزبي، فبعد إقرار الدستور العراقي عام 2005، للنظام البرلماني وتبني التعددية الحزبية أصبحت الفرصة سانحة أمام العراقيين لدخول المعرك السياسي والانتماء للأحزاب والقوى السياسية التي يرى فيها أنها تمثل رؤيته وتطلعاته في تحقيق ما يصبو إليه المجتمع، فقد أتاح الدستور للمواطن حق التعبير عن الرأي والظهور والانتفاء للأحزاب والاشتراك في الانتخابات أو الترشح لها، وبالرغم من كل الضمانات التي وردت في الدستور وبعد عقدين على تأسيس النظام البرلماني واجراء دورات انتخابية عدة، إلا أننا نجد أن الحياة الحزبية شهدت تراجعاً كبيراً في مقبوليتها وشعبيتها الجماهيرية فضلاً عن الفوضى السياسية، وسبب ذلك يعود لعوامل داخلية تتعلق بالأحزاب نفسها وطبيعة المشهد السياسي والعوامل الخارجية التي لها انعكاسات سلبية على الوضع السياسي العراقي ويمكن ايجاز سمات الحياة الحزبية في هذه المرحلة بالآتي:

- الخطيبة الكبرى التي ارتكبها الأحزاب السياسية العراقية ولا سيما الرئيسة منها ومنذ العهد الملكي لغاية الآن هو الاستعانة بجهات خارجية دولية وإقليمية لتحقيق هدف الوصول للسلطة أو للاستفادة من دعمها في الصراع مع السلطة أو الخصوم، وقد يكون ذلك مبرراً عندما يكون الصراع مع السلطة وقمعها للمعارضة وعدم السماح لها بالعمل السياسي وفقاً للدستور والقانون.
- تبني معظم القوى السياسية وخصوصاً الأحزاب الرئيسة لخطاب شعبي في تعبئة وتحشيد الشارع أسلوب في انقسام المجتمع العراقي وتعيق الكراهية بين مكوناته.
- أغلب الأحزاب السياسية تعاني من غياب القيادات الحزبية التي تمتلك رأسمال كاريزمي وحضور اجتماعي ومؤهلات فكرية ثقافية بمستوى عالٍ، فضلاً عن غياب الأيديولوجية والبرامج والرؤى السياسية والثقافية والاجتماعية، التي من شأنها تقنع شرائح المجتمع بالانتفاء لها أو التصويت لها في الانتخابات.
- تفتقد كثير من الأحزاب لأساليب العمل التنظيمي وهيكل رصين وتشكيلات حزبية ومكاتب تتبع لها التواصل مع جماهيرها وتعالى قياداتها في التواصل المباشر مع قواعدها، بل أن معظم هذه الأحزاب يمكن عددها مجرد دكاكين حزبية تفتح وقت الانتخابات، حتى وصل الأمر

بعض هذه الأحزاب بالابتعاد عن أساليب عمل ثبت نجاعتها في العمل الجماهيري وكسب شرائح اجتماعية كالنقابات المهنية مثل نقابات العمال او اتحادات الطلبة الخ.

- الانتهازية التي لجأت لها بعض قيادات القوى والأحزاب السياسية في استثمار التوترات الطائفية الناجمة عن الارتباك في المشهد الأمني وضعف المؤسسات الأمنية لتعزيز مكاسبها السياسية وفرض رؤيتها لنظام الحكم وآليات العملية السياسية.
- تبني الأحزاب والقوى السياسية لمبدأ الزبائنية من خلال الوعود بالامتيازات والمكاسب والغربيات في كسب الجماهير بدلاً من طرح البرامج والرؤى السياسية والاجتماعية والثقافية. ما أسهم في استشراء ظاهرة الفساد؛ فمعظم الأحزاب بدأت تعتبر اشتراكاتها في الحكومة واستحواذها على المناصب فرصة للحصول على الأموال بطرق شرعية أم غير شرعية بل وصل الأمر أن يشكل بعضها هيئات اقتصادية تتولى تنمية موارد الحزب المالية على حساب المال العام.
- العشوائية والتعددية غير المنطقية في عدد الأحزاب ولعل السبب هو قانون الأحزاب السياسية لعام 2015، الذي لم يتضمن ضوابط مشددة تتيح وجود أحزاب سياسية تتوافر فيه الشروط المناسبة، اذ يبلغ عدد الأحزاب والكيانات المسجلة لدى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أكثر من (230) حزب سياسي وهذه فوضى سياسية نجم عنها ظاهرة الأحزاب الموسمية التصوينية.
- قيام بعض الأحزاب بتشكيل مجاميع مسلحة واستعمالها كقوة مسلحة في فرض الإرادة السياسية او نمارسة الضغوط على المنافسين او القيام بنشاطات مسلحة لا صلة لها بالعمل السياسي في ضل نظام دولة المؤسسات والديمقراطية.

الخاتمة والتوصية

بعد أن أستعرضنا تفاصيل الحياة الحزبية وسمات العمل الحزبي منذ تأسيس الدولة العراقية في عشرينيات القرن الماضي حتى الوقت الراهن، وتبين لنا طبيعة تعقيدات المشهد السياسي والصراع والتنافس بين القوى والأحزاب السياسية مع السلطة والصراع فيما بينها وانعكاسات الصراع الأيديولوجي بين القوى الدولية على الشأن السياسي العراقي الداخلي وموقف النظام السياسي القائم من التعددية الحزبية، وحددنا أهم السمات للحياة الحزبية والخطاء والممارسات السلبية لها، نرى من المناسب اقتراح بعض الحلول والمعالجات التي من شأنها تنظيم الحياة الحزبية وضبط ايقاعها بما يضمن قيام الأحزاب والقوى السياسية بدور سياسي مؤثر في عملية التحول الديمقراطي وتصحيح مسار العملية السياسية بوصفها أي الأحزاب فاعلا سياسيا مهما يؤدي أدوراً جوهرياً في عملية بناء الدولة والتحول الديمقراطي فضلاً عن الالهام في دورة السياسات العامة ونشر الوعي السياسي والثقافي لعموم المجتمع العراقي وفقاً للثوابت الوطنية والمصالح العليا للبلاد ومن هذه المقترنات تتمثل بالاتي:

- إعادة النظر بقانون الأحزاب السياسية رقم 36 لسنة 2015، مع الأخذ بنظر الاعتبار تحرية العقدين المنصرمين وما رفقهما من سلبيات ومن بين النقاط التي يجب إعادة النظر فيها في هذا القانون:
 1. فك ارتباط دائرة الأحزاب من المفوضية العليا المستقلة لالانتخابات وربطها ب مجلس القضاء لكونها سلطة مستقلة وحيادية واستحداث دائرة خاصة بالأحزاب السياسية تتولى تنظيم عملها ووضع الضوابط المناسبة وفقاً للدستور والقانون.
 2. إصدار قانون يمنع الأحزاب والقوى السياسية من استغلال المال العام لأغراض سياسية واستلام أي أموال أو مساعدات عينية من أية جهة خارجية، على أن تخصص الحكومة موازنة خاصة للأحزاب ترتكز على ضوء نتائجه في الانتخابات كما هو معمول في الكثير من دول العالم.
 3. إلزام القوى والأحزاب السياسية من حصلت على إجازة ممارسة العمل السياسي تقديم بيانات تفصيلية عن قيادات وكوادر الحزب وتشكيلاته ومقراته وموارده المالية وأوجه الإنفاق وتحدد هذه البيانات سنوياً وتوضع البيانات في دائرة الأحزاب السياسية على أن تنشر المعلومات المتعلقة

بالشئون المالية في وسائل الاعلام لضمان الشفافية.

- تشريع قانون يمنع منتسبي القوات المسلحة والأجهزة الأمنية والاستخبارية في ممارسة العمل السياسي والمشاركة في عمليات الاقتراع (التصويت) والانتماء لجهات وأحزاب سياسية طالما هم مستمرين في عملهم في تلك المؤسسات.
- إصدار مدونة سلوك ملزمة تتضمن ضوابط محددة لكل الأحزاب السياسية ترتكز على مبادئ أساسية منها عدم نشر خطاب التطرف ونبذ خطاب الكراهية وعدم اللجوء الى السلاح أو تشكيل مجتمعات مسلحة أو العمل وفقاً لأجندة خارجية مشبوهة من شأنها المساس بالأمن الوطني والسلم الاجتماعي، وفي حال خرق تلك الضوابط يصار إلى اللجوء لاتخاذ إجراءات قانونية بحق الجهة المخالفة.
- إلزام الأحزاب والقوى السياسية بإعداد برامج توعية وتدريب وتأهيل ل كوادرها وأعضائها بما يضمن إعداد كوادر قيادية مؤهلة لممارسة العمل الحزبي، وزيادة الوعي الوطني والتنشئة الاجتماعية السياسية المستدامة ترتكز على الثوابت والمصلحة الوطنية للعراق.